

الفصل الثالث

المجلس الاعلى للصحة

« قد تكلم فى العلم من لو امسك بعض ما
تكلم فيه ، لكان الامسك اولى به واقرب من
السلامة » .
(الامام الشافعى)

في الحادى عشر من شهر مارس سنة ١٩٧٥ أصدر السيد الرئيس محمد أنور السادات بوصفه رئيساً للإتحاد الاشتراكى العربى قراراً بإنشاء مجلس أعلى للصحافة .
وللسيد الرئيس بوصفه رئيساً للإتحاد الاشتراكى أن يقرر ما شاء فى شأن الصحف المملوكة للإتحاد الاشتراكى .
أما ما يتجاوز إطار هذه الصحف فهو خارج عن سلطاته .
وقرار إنشاء المجلس الأعلى للصحافة ليس فيه ما يخص الصحف المملوكة للإتحاد الاشتراكى إلا المادة الثانية التى تقول : « تؤول إلى العاملين فى المؤسسات الصحفية المملوكة للإتحاد الاشتراكى العربى ملكية ٤٩ ٪ من هذه المؤسسات وذلك وفق الشروط والقواعد التى يقررها المجلس الأعلى للصحافة وطبقاً لأحكام القانون .

أما ما بقى من مواد القرار فالكلام فيه يدور على مهنة الصحافة نفسها . فتقول المادة الأولى . « الصحافة فى جمهورية مصر العربية مؤسسة قومية مستقلة تؤدى دورها فى خدمة مصالح قوى الشعب العامل وتحقيق أهداف المجتمع وقيمه وفى الرقابة الشعبية عن طريق الكلمة الحرة النقد البناء ويشرف عليها مجلس أعلى للصحافة ويكون مقره مدينة القاهرة » .
وتبين المادة الثالثة اختصاصات المجلس الأعلى .. وهى كثيرة

نذكر منها : وضع ميثاق الشرف للعمل الوطنى ومتابعة تنفيذه ووضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المؤسسات الصحفية . والتنسيق بين المؤسسات الصحفية المختلفة . وكذلك بينها وبين المؤسسات المختصة بالمجال الإعلامى أو بسواه من مجالات العمل المشترك . تحقيقا للتكامل بين مؤسسات الدولة . والنظر فيما ينسب إلى المؤسسات الصحفية من مخالفات الميثاق الشرف الصحفى . وكذلك النظر فى الأمور المتعلقة بضمان الحقوق المقررة للصحفيين . وتحديد النسبة المئوية التى تخصص من حصيلة إعلانات الصحف لتغطية احتياجات صندوق معاشات الصحفيين . ويضيف القرار إلى ذلك كله أن المجلس يخصص باصدار الصحف والترخيص بالعمل فى الصحافة للصحفيين ، وتكون قراراته ملزمة للمؤسسات الصحفية بمجرد صدورها .

وفى هذه الأحكام كما ترى تعريف بالصحافة وتحديد لوظيفتها وتوجيه نحو تنظيمها . وهذه كلها شؤون تختص بها الهيئة التشريعية التى تختص وحدها بتنظيم المهن الحرة كالطب والمحاماة . وقد ميز الدستور مهنة الصحافة على غيرها من المهن الحرة فنصت مادته الثامنة والأربعون على أن حريتها مكفولة وفقاً للقانون . ومتى كان ذلك .. وكان قرار إنشاء المجلس الأعلى الذى صدر من السيد الرئيس بوصفه رئيساً للإتحاد الإشتراكى قد تضمن أحكاما لتنظيم الصحافة نفسها .

والتنظيم قيد على الحرية لا يقرره إلا القانون . فان القرار المذكور يكون قد صدر من لا يملك أن يصدره فصار باطلا بطلانا مطلقا .

رأيت هذا الرأي وصحت عندي بيناته منذ قرأت القرار يوم صدوره . ولم أشأ أن أبادر إلى إعلان ما رأيت . لأنني أعلم أن هناك من هم أولى مني وأقدر على الدفاع عن الصحافة . وعلى هذا التزمت الصمت أكثر من شهرين في إنتظار صوت أسمعه أو كلمة أقرأها نقداً للقرار . ومع الأسف ضاع إنتظارى سدى وكنت بين أن أحبس رأيت في نفسى إثارة للصمت المريح . وطلبا للبرء من سقم الناس . أو أن أجنح به إلى الظهور . وآثرت الثانية على الأولى . وكتبت بما رأيت مقالا نشرته الأخبار في عدد ٢٤ مايو سنة ١٩٧٥ . ولما كنت أعرف أن عندنا كما عند غيرنا سخالا أضافوا أنفسهم إلى عبدة الباطل وسدته الحرام فقد قلت في آخر مقالى ما يأتى (١) :

« واني لأعلم أن كلاى لا يرضى الإتحاد الإشتراكى العربى وقد يغضبه . وقد يغضب أيضاً المستشارون الذين أعدوا القرار قبل عرضه على السيد الرئيس . واني لأعلم كذلك أن نشر كلاى قد يخرج الصحيفة التى تنشره . لكننى أقف عند حد النقد الذاتى ثم أننى مؤمن بما أقول » .

لكن المستشارين الذين أشرت إليهم فى مقالى آثرو الصمت

الحجول . وجاء بدلا منهم مستشار بمحكمة الاستئناف كانت السلطة اختارته ليكون عضوا في المجلس الأعلى . جاء هذا المستشار المتلبس بالمصلحة ليدلى برأيه في المسألة القانونية التي أثارها فاذا به يزعم أولا : أن الاتحاد الاشتراكي له إشراف على الصحافة مستمد من القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ . ومتى كان ذلك كان لرئيس الاتحاد الاشتراكي أن يضع بنفسه لهذه المهنة النظام الذي يراه . ثم يزعم ثانيا : أن المادة الخامسة من الدستور قد جعلت للاتحاد الاشتراكي سلطانا يتجاوز حرية الصحافة . ويسمو عليها ومن ثم لا يصح عند تفسير الدستور في خصوص حرية الصحافة الرجوع إلى المادة ٤٨ وحدها بل يتعين الرجوع إليها مقرونة بالمادة الخامسة .

وفي مقال ثان نشرته الأخبار في ٣٠ مايو سنة ١٩٧٥ (١) رددت على السيد المستشار . فقلت ردا على أول الزعمين . أن إشراف الاتحاد الاشتراكي على الصحافة المستفاد من القانونين ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ و ٧٦ لسنة ١٩٧٠ . لا ينبغي عليه البتة أن يكون لرئيسه الحق في أن يضع شرعا منظما لها كالشرع الذي تضمنه قرار إنشاء المجلس الأعلى . ذلك لأن الأصل في التشريع أن يختص به مجلس الشعب وحده . واستثناء من هذا الأصل يكون لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارات بقوانين في حالتين

(١) ملحق رقم (٣) .

اثنتين نصت عليهما المادتان ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور . وهو حين يمارس التشريع في هاتين الحالتين فذلك إنما يكون منه بوصفه رئيسا للجمهورية لا بوصفه رئيسا للإتحاد الإشتراكي . وقلت في الرد على ثاني الزعمين أن ما تقرره المادة الخامسة من الدستور من سلطات هو للإتحاد الإشتراكي نفسه لا لرئيسه . ثم أن هذا السلطان لا يعنى إلا أن الإتحاد المذكور يمثل تحالف قوى الشعب العامل ويؤكد السلطة في هذا التحالف . وليس في شيء من هذا كله ما يتعارض أو يتنافى مع حرية الصحافة التي كفلتها المادة ٤٨ من الدستور .

ويكد السيد المستشار عقله ولسانه ليصل إلى رد على هذه الحجة . فلا يجد إلا ألفاظا تحمل جدلا لا يساوى في ميزان العقل أكثر مما تساويه طفافة الغشاء فوق سطح الماء . على هذا ظل رأيي صحيح النتيجة قائم البرهان . ومع ذلك ظل السيد المستشار على رأيه . وما كان له أن يفعل غير ذلك لأن بقاءه في المجلس الذي أسعده أن ينخرط في سلكه . رهن بأن يكون قرار إنشائه قد صدر صحيحا ممن يملك أن يصدره .

وشاء السيد نقيب الصحفيين أن يشارك في الحوار بمقال نشرته الجمهورية في عدد ٢٦ مايو ١٩٧٥ . فكان أوفر أدبا وأجمل ذوقا وأدق عبارة ولفظا . لكن القانون وحده كان مدار الحوار وليس للنقيب تخصص فيه . وإذا تجاوزنا القانون

إلى ما عداه رأينا السيد النقيب يتحدث عما تعانيه المؤسسات الصحفية من أزمات مالية حيث يقول :

« ثم هل يعرف الأستاذ مصطفى مرعى ما تعانيه المؤسسات الصحفية من تناقضات لا حصر لها . وهم يتعاملون بلا قوانين ولا ضوابط . وقد أصبح من ألزم الأشياء أن تصل إلى صيغة تضمن الحد الأدنى للعدالة فى التعامل . ولا تسد باب المواهب مع ذلك . أن المجلس الأعلى للصحافة يمثل أمل جموع الصحفيين فى نظام عادل يضمن لهم حقوقهم ويعطيهم حدا من الضمان يحمى حرياتهم . والحرية كلمة حلوة تجرى على كل الألسنة لكن كيف تتحقق الحرية لمحتاج أو مظلوم أو لمقهورا أو لمضطرا »

ولنا هنا أن نسأل السيد النقيب وغيره ممن لف لفه ودار فى مداره . كيف تكون الصحافة مؤسسة قومية . وما عساها أن تكون مقومات هذه المؤسسة ؟ أمى الصحف أم الصحفيون أم القراء ؟ ومن هم الأقوام أو الجماعات التى تسهم فى تأسيس هذه المؤسسة ليصبح القول بأنها مؤسسة قومية ؟ وإذا كانت كل صحيفة من الصحف القائمة الآن هى فى ذاتها مؤسسة قائمة برأسها . فلماذا لا تتبادر إلى حل مشكلاتها بنفسها . حتى لا تعاني وحتى لا تظل تشقى بهذه المعاناة إلى أن تدركها المؤسسة القومية ؟ وهل كانت الصحافة عندنا فيما مضى من أيامها مرفقا من المرافق ليصبح قول السيد النقيب . ان المجلس الأعلى للصحافة يواجه الآن مفهومين . ونحن مع مفهوم النظام والتنظيم . ونقل الصحافة من

مرفق تديره مجموعة أيا كان تفوقها إلى مؤسسة قومية منظمة قادرة على الرقابة الشعبية . ثم ما هي الرقابة الشعبية التي يلوح النقيب بشعارها .

هذه كلها أسئلة تتوارد على الخاطر . وكل منها يقتضى جوابا حتى إذا اجتمعت الأجوبة سهل على طالب الحقيقة أن يجد على ضوئها الطريق الذى يقوده إلى الإنجاء الصحيح .

جرى هذا الحوار كله بين سمع السلطة وبصرها لكنها لم تعبأ به . ولم تشأ أن تتحرى وجه الحق فيه . ومضت فى طريقها فدعت أعضاء المجلس الأعلى للصحافة إلى جلسته الأولى فى ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ م . وحرصت على أن يحظى هؤلاء الأعضاء بلقاء السيد الرئيس قبل أن يبدأوا عملهم ليتلقوا منه النصيح والإرشاد . وتم هذا اللقاء فى ٢٦ مايو سنة ١٩٧٥ م . وفيه ألقى السيد الرئيس بيانا نشرته الأهرام فى عدد ٢٧ مايو ١٩٧٥ . ويهمننا من هذا البيان فيما نحن بصددده ما يأتى :

أولا : قول السيد الرئيس أنه هو نفسه الذى أصدر قرار إبعاد من أبعد من الصحفيين عن أعمالهم الصحفية فى سنة ١٩٧٣ وفى بيان أسباب هذا القرار قال السيد الرئيس « أن الكلمة بدأت تستعمل فيما يضر مصالح مصر . كنا ممزقين وبدلا من أن نحاول البعض علاج التمزق أخذ يزيد الآلام والجراح بفكر غير ناضج ولا وعى . ويضيف إلى ذلك قوله : « إذا كانت الكلمة مقدسة فان مصر أقدس . ولا أملك أن أتسامح فى حقوقها أبداً » .

ثامنا : قول السيد الرئيس : « أنه كان من الطبيعي بعد أن
 أخذنا تحرير الصحافة من ملكية الأفراد وتحكمهم فيها .
 أن نتوصل إلى الصيغة المناسبة التي تتحول فيها الصحافة
 إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة . وأنه حين يتم هذا
 التحول فعلا ويكتمل في المستقبل فإن الأمر سوف يقتضى
 أن يظهر في النصوص الدستورية والقانونية . وإنما
 المهم قبل ذلك أن نأصل كل الظواهر المتعلقة بالصحافة .
 وأن نتوصل إلى ميثاق الشرف الصحفى ولقدسية الكلمة
 ذلك أن لكل شىء في الدنيا حتى الحرية ضوابط
 والكلمة ليست استثناء من هذا الأصل » . وفى هذين
 الموضوعين من حديث السيد الرئيس تبسدى شكواه من
 الصحافة . كما يقبى ضيقه بها . فيقول مرة إذا كانت
 الكلمة مقدسة فإن مصر أقدس منها وأنا لا أملك أن
 أتسامح فى حقها أبدا . ويقول مرة ثانية « لكل شىء
 فى الدنيا حتى الحرية ضوابط - الكلمة ليست استثناء
 من هذا الأصل » . ويمهد لهذا كله بالحديث عما كان
 يوم اقصى عن العمل الصحفى أكثر من مئة من الصحفيين
 لأنهم على حد قوله استعملوا الكلمة فيما يضر مصر . وهذا
 الكلام كله ليس فيه بر بالصحافة . ولا حض على
 تحريرها والذود عن حاجتها . بل فيه تحذير من عيوبها

وتذكير باخطارها . و إذا جاز اعتبار الكلام مشيراً إلى المناخ النفسى الذى يسود وقت صدوره . فان هذا الكلام إنما يشير إلى السخط على الصحافة والخوف من حريتها . ولا يشير إلى الرغبة فيها والإطمئنان إليها .

وشئ آخر هام يبدو فى كلام السيد الرئيس . ذلك هو رأيه فى ملكيته الأفراد للصحف . ودعواه بأن هذه الملكية تؤدى إلى تحكم لا شفاء منه إلا بأن تتحول الصحافة إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة . ولا يفصح السيد الرئيس ولا يبين ما هية هذه المؤسسة ولكنه يشير إلى أن إنشاءها يستوجب تعديلاً فى الدستور . فكان طبيعياً ألا تظهر إلى عالم الوجود قبل أن يتم التعديل الدستورى المطلوب .

وكان مقتضى هذا القول ولازمة إرجاء تشكيل المجلس الأعلى . لأن وظيفته كما حددتها المادة الأولى من قرار إنشائه هى الإشراف على المؤسسة القومية للصحافة . وقد عرفت أنها لم توجد فكيف يصح مع عدم وجودها إقامة مشرف عليها

لهذا كان خطأ فى القانون أن يصدر السيد الرئيس القرار الذى أصدره بتسمية أعضاء المجلس الأعلى . كما كان خطأ فى القانون أن يدعى هذا المجلس إلى الاجتماع . لكن هذا الخطأ وذاك لم يجد من يلتفت إليهما لا من أعضاء المجلس ولا من غير أعضائه .

وعلى هذا دعى المجلس إلى عقد جلساته كما سلف القول . وكان أهم ما همم به أن يرضى الصحفيين من جهة عيشتهم . فوضع لمرتباتهم جدولا فيه من العطاء والسخاء ما تجاوز أمل الامالين ورجاء الراجين . وقد عرفنا من قبل أن قرار إنشاء المجلس الأعلى قد أعطى للعاملين في المؤسسات المملوكة للإتحاد الاشتراكي العربي ٤٩ ٪ من موجودات المؤسسات المذكورة . والجمع بين هذين العطاءين يعنى أن الصحفيين قد ظفروا من ذهب المعز بنفحة قد تغرى بمسيرة السلطة ومصانعتها إن لم تعز بتأييدها ومناصرتها . وكان الظن بعد أن قام المجلس الأعلى للصحافة أن يعهد إليه أو يعهد إلى لجنة من أعضائه بشؤون تعيين رؤساء تحرير الصحف وعزلهم ونقلهم . لكن الرئيس الذى أنشأ المجلس المذكور قد آثر أن يبقى له وحده هذا الإختصاص بعد إنشاء المجلس كما كان له قبل إنشائه . على ذلك بقيت الصحافة بعد إنشاء المجلس الأعلى . كما كانت قبله ولم تتحول إلى مؤسسة قومية كما قضت بذلك المادة الأولى من مواد القرار الذى أنشأ المجلس الأعلى . لأن هذا التحول يقتضى أداة تشريعية لا يقدر عليها قرار يصدر من السيد الرئيس بوصفه رئيسا للإتحاد الاشتراكي العربي .

بقى في هذا الفصل أن نبحث في مسألتين تدور كل مسألة منهما على سؤالين : يازمنا أن نجيب عليه . والسؤال الذى تدور

عليه المسألة الأولى هو : هل القول بأن نكون الصحافة مؤسسة قومية يشرف عليها مجلس أعلى هو قول مبتكر استحدثه المستشارون الذين أعدوا قرار إنشاء المجلس الأعلى أو هو قول منقول من مرجع سابق .

وفي الإجابة على هذا السؤال تحيل القارئ على ما جاء في التقرير المقدم من مجلس نقابة الصحفيين إلى جميعهم العمومية التي أجمعت في ٧ مارس سنة ١٩٧٥ وقد ورد فيه تحت عنوان مشروع المجلس الأعلى ما يأتي :

« لكن تتعمق فكرة تحويل الصحافة إلى مؤسسة قومية دستورية . فقد أعد مجلس النقابة مشروعاً لإنشاء مجلس أعلى للصحافة تكون أغلبية واضحة من الصحفيين . ويضم عناصر سياسية وقضائية ومهنية .

أما السؤال الذي تدور عليه المسألة الثانية فهو هل المؤسسة القومية للصحافة مقصورة لذاتها أو هي ليست إلا تمهيداً يهيء الطريق لجعل الصحافة سلطة دستورية رابعة على النحو الذي اقترحه الأستاذ خالد محمد خالد في كتابه أزمة الحرية في عالمنا .

وفي الإجابة على هذا السؤال يكفي أن تضع تحت نظر القارئ ما جاء في مقدمة تقرير مجلس نقابة الصحفيين حيث يقول :

« رابعا : أننا نتطلع بالفعل إلى الصحافة كمؤسسة دستورية تقف كسلطة رابعة على قدم المساواة مع المؤسسات الدستورية الأخرى .
أننا نؤمن أن رسالتها لا تقل عن رسالة مجلس الشعب أو الحكومة أو التنظيم السياسى . بل إننا نؤمن أنها تقود خطوات الجماهير ونوجه مسارها عبر المؤسسات الأخرى . والألفاظ هنا فضلا عن المعانى تنقل ما قاله الأستاذ خالد وتكرره . لكنها لا تذكره ولا تشير إليه . وهو يسكت أمام هذا الاقتيات ويبدوا كما لو كان قد أَرْضاه أن لا يرد له ذكر فى هذا المجال . وقد يبدو عجيبا أن تأتى الدعوة لجعل الصحافة سلطة من نقابة الصحفيين . مع ما فى هذه الدعوة من خطر على حرية الصحافة وعلى النقابة نفسها . لكن العجب لا يلبث حتى يتلاشى متى أدخلنا فى الحساب احتمال الإيحاء والتوجيه . وهو لإحتمال له ما يرجحه . فنقيب الصحفيين وقتئذ كان من أشد الناس ولاء للسلطة . وقد عين رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير فى نفس اليوم الذى صدر فيه قرار المجلس الأعلى . وعين وزيرا بعد ذلك بوقت قصير . ووضع بوصفه وزيرا للإعلام قانونا للصحافة أقام الدنيا وأقعدها . فلم يسمع الرئيس ممدوح سالم إلا أن يتخلى عنه حتى لا يحمل أوزاره . ومن عدا النقيب من الصحفيين أعضاء النقابة كانت لهم مشاكل مالية لم يجدوا إلا الحاكم مرجعا يرجعون إليه ليرفع عنهم عناء حملها . وفى

بيان هذه المشاكل جاء في تقرير مجلس نقابة الصحفيين الذى
سلفت الإشارة إليه ما يأتى :

« من الثابت أن الأغلبية الساحقة من الصحفيين تعاني من
الأجور الضعيفة كما تعاني من أسلوب العلاوات الذى تتبعه كل
مؤسسة على حدة . ومن الثابت أيضاً أن تفاوت الأجور والعلاوات
بشكل صارخ أصبح يشكل ظلماً واضحاً وصار هو مفجر اللهب
فى الوسط الصحفى . وانطلاقاً من رفض الوضع القائم وسعياً
لوضع أفضل فقد شكلت لجنة دائمة لوضع لائحة للأجور والعلاوات
وبعد شهور طويلة من العمل الجاد انتهت اللجنة من عملها وأقر
المجلس مشروع اللائحة وتقدم به للرئيس أنور السادات لإصداره » .